أكد أن القطاع الصناعي "مظلوم" والحكومة لا تراعي حقوق المصنّعين ولا تستجيب لمطالبهم

الكاظمي لـ "السياسة": البنوك تسرّعت بالكشف عن حسابات عملائها

حاورته - رباب الجوهري :

انتقد رئيس مجلس ادارة مجموعة شركة الكاظمي د. طارق الكاظمي القائمين على الحراك الاقتصادي في الكويت مؤكدا انهم ليسوا اكفاء لادارة امور الدولة وتسيير اوضاعها ، مشيرا الى ان خطة التنمية لم تبدأ حتى تتجمد .

وفي الحوار مع "السياسة" رد الكاظمي على اقاويل تشير الى عدم ثقة الحكومة في شركات المقاولات النفطية المحلية والدليل اتجاهها الى الشركات العالمية "ان امكانيات شركات المقاولات النفطية المحلية محدوده بشكل كبير مقارنة بنظيراتها الاجنبية ذات الامكانيات التكنولوجية العالية اللازمة لتنفيذ المشاريع بيد انه استدرك قائلا" سيأتي اليوم الذي سنستغني فيه عن الشركات الاجنبية الى الابد ولكن علينا الانتظار قليلا .

وصف الكاظمي القطاع الصناعي بـ"المظلوم"لافتا الى ان لا مكان له بين القطاعات الاخرى والسبب الدولة ووزراؤها الذين لا يعبئون سوى بمصالحهم الشخصية وتناحراتهم السياسية واضاف" يأتي وزير لينطح الاخر دون مراعاة الصالح العام" . وعاب الكاظمي تسرع البنوك بالكشف عن حسابات عملاءها دون تحري الدقة عن احتمالية وجود شبهة لغسل اموال بيد انه اكد ان الغمة ستنقشع والاوضاع ستتحسن والبنوك ستحتفظ بقوتها مهما حدث والى تفاصيل الحوار ،

د. طارق الكاظمي

- الاقتصاد الكويتي أصبح "مسيسا" وأعضاء مجلس الأمة يتناحرون من أجل مصالحهم
- القائمون على الحراك الاقتصادي في البلاد ليسوا أكفاء لإدارة الأمور وتسييرها
- المستثمر الأجنبي يرفض التعامل مع دولة تتصارع فيها القيادات

المصارف الأجنبية تنأى بنفسها عن الدخول في صراعات سياسية بعكس "المحلية"

● كيف تنظر الى الادعاءات التي تشهدها الساحة المصرفية في الوقت الحالي لاسيما في ظل الحديث عن قيام بنوك بكشف حسابات عملائها على خلفية اداديت عن غسل اموال ؟

■ من الطبيعي ان تسارع المصارف بإعلام الجهات المسؤولة عن اى اموال مشبوهة اومشكوك في امرها ولكن كان يجب عليها اولا تحرى الحقيقة حتى نجزم ان هناك جريمة وقعت ، ولكن اولا يجب ان نعرف ان غسل الاموال عبارة عن جريمة ثانية سبقتها جريمة اخرى ، ولهذا اري ان ما يجري الكشف عنه حاليا لا يعتبر غسل اموال بالمعنى المتعارف عليه ولكن في حال ثبوت اي شبهة فإن النيابة ستطبق القانون وستتخذ اللازم ولكن حتى الان الرؤية غير واضحة ، من ناحية اخرى اجد ان ما نشهده مرتبط الى حد كبير بالتناحرات السياسية والقصد منه ليس النواب بل ابعد من ذلك.

● هل من الممكن ان تتدول الانظار الى البنوك الاجنبية لاسيما بعد الانتقادات التي وجهت للمحلية مؤخرا ؟

■ لا نستطيع الجزم بهذا الامر ولكن البنوك الاجنبية تنأى دائما بذاتها عن الدخول في صراعات سياسية من شأنها الاضرار بمصالحها ، البنوك المحلية قوية ولا اعتقد ان الانظار ستتحول عنها بهذه السرعة.

● ما انعكاسات تلك الادعاءات على الاستثمارات الاجنبية ؟

■ لا شك ان اي مستثمر سيرفض التعامل مع دولة تتصارع فيها القيادات ، وفي حال تم الاشتباه في التورط بعمليات غسل اموال من المفترض أن يتم التأكد اولا منها ، ولهذا ارى ان تصرف البنوك لم يكن صائبا منذ البداية اذنها تسرعت بكشف حسابات عملائها دون التأكد من وجود شبهة ،بيد انني ارى ان الامور ستعود الى نصابها الطبيعي وان الازمة ستمر بسلام دون تداعيات سلبية على حركة الاستثمارات الاجنبية الى البلاد .

● هل ترى ان إيداعات الشركات في المصارف ستتأثر بما يحدث حاليا ؟

■ الكويت تمتلك قطاعا مصرفيا قويا وادارات ومؤسسات مالية ذات عراقة وتاريخ مشرف ولهذا لا اعتقد ان ايداعات العملاء والشركات ستتأثر باي شكل بهذا الاشكال بيد انني اكرر مجددا انه كان من المفترض ان تتأكد البنوك من وجود شبهة في الامر قبل ان تتسرع وتكشف عن حسابات عملاءها دون الحاجة لذلك ، يجب تحرى المصداقية والشفافية من قبل البنوك تلافيا لوقوع اخطاء من شأنها الاضرار بالقطاع المصرفي الذي هو عصب الاقتصاد .

● هل اصبح الاقتصاد الكويتي مسيسا ؟

■ نعم لقد أصبح مسيسا الى ابعد الحدود ، ومع الاسف القائمين على العجلة الاقتصادية في الكويت ليسوا اكفاء لادارة امور الدولة والخروج من نفق مظلم نخشى الوقوع تحت ثالثله في المستقبل.

● من المستفيد من شل حركة خطة التنمية من وجهة نظرك ؟

■ المستفيد الاول هو عدم الوعي الاقتصادي الذي يستشري في مفاصل الدولة ومؤسساتها المختلفة ، مع الاسف هناك عناصر قيادية تدير البلاد لا تنظر الى مصلحة البلاد بل الى مصلحتها الخاصة ، نحن بحاجة الى قرار جرئ قادر على ادارة الدفة الاقتصادية والعبور بها الى بر الامان .

أين البورصة

● ما تقييمك لسوق الكويت للاوراق المالية ؟

■ اين السوق الذي تتحدثون عنه الكويت لا تمتلك بورصة على الاطلاق بل مجرد اسم ليس الا ، حينما يكون 90 في المئة من الشركات المطروحة في البورصة اقل من سعر اكتتابها يجب على السوق ان يغلق ابوابه وعلى الشركات ان تغادر مكانها ، ما نشهده حاليا ليس سوى لعب في الاوراق واطلاق تصريحات غير مؤكدة ، المستثمر لا يعرف سبب ربحه او خسارته ، لا شك ان صغار المستثمرين هم الخاسر الاكبر من جراء ما يحدث في البورصة .

● هل تؤيد افلاس شركات من السوق وفي حال تم ذلك ما عواقبه على الاقتصاد ؟

■ بالطبع أؤيد افلاس الشركات الورقية الهشة التي لا تستند الى اصول حقيقية وعمليات تشغيلية فعلية ، ان استمرار تلك الشركات في السوق ليس سوى عملية نصب على المساهمين لاسيما في ظل ابتعادها عن انظار البنك المركزي الذي اصبح فاقدا السيطرة عليها خاصة مع تشابك ملكيات تلك الشركات مع بنوك ومؤسسات اخرى ما يجعل الامور اكثر تعقيدا .

افلاس الشركات

● هل تتوقع افلاس بعض الشركات قريبا ؟

■ بالتاكد هذا الشيء وارد الحدوث خاصة اذا تم تطبيق القانون بحذافيره وتم الفصل بين المصلحة الشخصية والعامة ، يجب ابتداء المعايير العالمية في اليه تاسيس الشركات والا فان الاوضاع ستزداد سوءا وسنشهد تزايد حالات الافلاس.

● هناك من يرى ان المستثمر سيتوجه الان الى المرحلة المقبلة الى سوق النفط والذهب كقبلتان جديدتان للاستثمار ما تعليقك ؟

■ القطاع النفطي لا يشتمل على الارباح الضخمة التي يتخيلها البعض ، لاسيما وان البلاد المستوردة للنفط لا اعتقد انها ستسمح له بالارتفاع الى معدلات سعرية مرتفعة ، يجب على المسؤولين في ذلك القطاع الحيوي توظيف عائداته لصالح مشاريع تنموية مجدية ، اما بخصوص سوق الذهب ومدى اقبال المستثمرين عليه ارى انه من افضل المجالات الاستثمارية في الوقت الراهن لاسيما اذا ما قارناه بسوق الاوراق المالية الغير مستقر ولكن الذهب بحاجة الى مستثمرين على علم ودراية بدهاليزه وثناياه.

● ايهما اجدى للاستثمار حاليا العقار أم السهم ؟

■ يصعب عقد مقارنة بين العقار والاسهم ففي جميع الاحوال يظل الاول اكثر امنا واستقرارا من الثاني الذي لا يعدو كونه متاجرة في اوراق غير امنة وغير واضحة المعالم خاصة اوراق سوق الكويت المشوبة بوصلتها بالغموض وعدم وضوح الرؤية .

● يرى البعض ان هيئة سوق المال من شأنها القضاء على الممارسات الغير سليمة التي يكتظ بها السوق .. ما تعليقك ؟

■ حتى الان لم نشهد اي شيء على ارض الواقع ، نحن بحاجة الى مزيدا من الوقت لكي نستطيع تصحيح الاوضاع وترتيب الاوراق ودرء المتلاعبين والمتلفين على القانون والعابثين ، يجب التريث في اتخاذ اي خطوة اوقرار لاسيما اذا كان يتعلق بإصلاح السوق وتحسين احواله وذلك لان اتخاذ اي قرار متسرع من شانه الاضرار بالمنظومة السوقية باكملها وبمصلحة المتداولين.

ضرورة إفلاس الشركات الهشة التي لا تستند إلى أصول حقيقية وعمليات تشغيلية

اسعار النفط

● توقعت العديد من التقارير استقرار سعر النفط بين 100 الى 110 دولارات للبرميل خلال الفترة المقبلة ما مدى صحة التوقعات المذكورة؟

■ اعتقد ان النفط سيرتفع الى ما فوق 115 دولارا لاسيما وان المؤشرات تؤكد ان مركته المستدنية ستقفز الى اقصى درجة قريبا لاسيما في ظل الاحداث السياسية التي تشهدها اغلبية الدول العربية ما يؤكد ان البلاد التي مازالت محافظة على نظامها السياسي ولديها مجال لانتاج كميات من النفط ان تستطيع تعويض ما فقد مؤخرا من النفط ، اجمالا ارى ان اسعار النفط سترتفع ولكن بشكل مؤقت .

● يقال ان الجهات الحكومية المسؤولة عن القطاع النفطي لا تثق في شركات المقاولات النفطية المحلية ما يدفعها الى الاستعانة بأخرى اجنبية هل تؤيد تلك المقولة ؟

■ لا نستطيع ان ننكر بأن امكانيات شركات المقاولات النفطية المحلية محدودة بشكل كبير حيث انها تفتقر الى التكنولوجيا التي تمتلكها في نظيراتها الاجنبية القادرة على تنفيذ مشاريع كبرى تتطلب حرفية وكفاءة عالية ولكننا من المفترض كشركات كويتية تهيئة انفسنا الى الدخول في دائرة الشركات الاجنبية حيث اننا يجب ان ننتقل من دور الوكيل الى دور القائد حتى نستطيع ان نكون مقاولين عالميين ولا شك ان هذا كله يحتاج الى اتاحة المزيد من الوقت للشركات لاسيما وان طبيعة العمل في مجال النفط معقدة وتستند على غيرها من الصناعات الاخرى ، القيادات النفطية بحاجة في الوقت الحالي الى الكفاءات والخبرات الاجنبية العالمية ، لا شك سيأتي اليوم الذي سنستغني فيه عن الشركات الاجنبية ولكن هذا لن يتحقق الا اذا ابتعدنا عن قاطرة التجاذبات والتناحرات السياسية.

استثمارات نفطية

● هل القطاع النفطي بحاجة الى المزيد من ضخ الاستثمارات ؟

■ القيادات النفطية هي من تقرر هذا الامر لانها تعي جيدا دورها المناط اليها ولديها رؤية واضحة حيال الخطط والمشاريع، القطاع النفطي بحاجة للمزيد من الاستقرار خاصة وانه معرض لضغوطات عده قد تقلل من فاعليته وتركيزه فعلى سبيل المثال فالنظر الى مشروع المصفاة الرابعة الذي جمد دون مبرر مقبول ، نحن لاتعاني من مشكلات بل من انعدام وجود قرار فعال .

● هل توقف الفوائض المالية النفطية بالشكل الامثل وما نصيب القطاع الصناعي من تلك الفوائض ؟

■ من الناحية السياسية "نعم" ، اما من الناحية الادارية "لا" ، اما بخصوص نصيب القطاع الصناعي فارى ان جعبته فالية ، الحكومة تتجاهله ولا تلتفت اليه على الاطلاق ، القطاع الصناعي مظلوم لا مكان له بين القطاعات الاخرى والسبب ان الدولة ووزراؤها لا يعبئون سوى بتناحراتهم الشخصية حيث يأتي وزير لينطح اخر دون مراعاه للصالح العام ، فعلى سبيل المثال اذا احد المصنعين امتلك مصنعا للمواد الغذائية ولكن حتى الان ورغم نشاط المصنع وانتاجه الضخم على مدى سبع سنوات لم استطع الحصول على قطعة ارض من الهيئة العامة للصناعة فيما استطاع غيري الحصول مجانا على ارض بل والقيام بتاجيرها للاستفادة منها ، لا ريب ان الحكومة لاتراعي المصنعين الكويتين الذين بحاجة الى قرار فعال .

مجلس الأمة والمركز المالي

■ القى الكاظمي اللوم على نواب مجلس الامة والحكومة حيث قال انهم اهتموا بأمور شكلية ولم يكونوا على المستوى المطلوب من الاداء ولم ينظروا الى المصلحة العامة، واضاف ان الحكومة سهلت بصمتها احساس الذاتية لدى النواب ما شجعهم على الاستهتار بمصالح البلاد، وواضح انه من المفترض ان نحاول المحافظة على مصلحة الكويت ، واطاعة اولي الامر ، وتسال متعجبا" اين مجلس الامة من المركز المالي ، على الحكومة ان تدفع الثمن لانها ارتضت بما يحدث من ممارسات غير مسؤولة .

لقطات من الحوار

■ نواب مجلس الامة لم يكونوا على المستوى المطلوب من الاداء والحكومة تدفع الثمن .

● بعض الشركات تدعي تحقيق ارباح فيما هي غارقة في ديونها وهموما من شأنه الاضرار بالسوق

■ لا استطيع توجيه النصح الى اي مستثمر حتى لا يدعوا علي ولكن اقول" الكاش عزيز" .

● قدمت صناعة كويتية فاخرة ورفعت اسم بلدي بين الدول ورغم ذلك عجزت على الحصول على ارض .

مليارا دولار ... خسائر

■ استشهد الكاظمي بمشروع المصفاة الرابعة التي تجمد تنفيذها على خلفية التجاذبات السياسية وقال" مسلسل خسائر عدم تنفيذ المصفاة ما زال مستمرا فقد بلغ حتى الان مليارى دولار ، اليس هذا تفريطا للمال العام ، التباطؤ في تنفيذ المصفاة يضر بمصلحة البلاد لاسيما مع التزايد المستمر للاسعار ما يضاعف من حجم التكلفة للمشروع .

الكاظمي متحدثا للزميلة رباب الجوهري (تصوير- خالد صنديد)